رقم الوثيقة: MDE 11/8967/201

منظمات غير حكومية تعرب عن بواعث قلق إزاء تقاعس آليات حقوق الإنسان في البحرين عن معالجة حالة حسن مشيمع على النحو الواجب

نظراً لأن حسن مشيمع، وهو سجين رأي في السبعينيات من عمره ويقضي عقوبة السجن المؤبد في البحرين، لا يزال يواجه قيوداً غير قانونية على تلقي الرعاية الطبية، فإن عشر منظمات غير حكومية دولية تدعو إلى السماح لجميع سجناء الرأي بتلقي الرعاية الطبية الكاملة في الاحتجاز، دون قيود. وفي الوقت نفسه، تثير منظماتنا مخاوف عميقة بشأن عدم كفاءة آليات حقوق الإنسان في البحرين في معالجة حالة مشيمع.

هذا، ويعاني مشيمع من مجموعة من الحالات المرَضية المزمنة، من بينها النقرس والسكري وضغط الدم. كما أنه أيضا كان يعاني سابقا من سرطان الغدد الليمفاوية. فهو يحتاج إلى أكثر من 15 نوعًا مختلفًا من الأدوية للمساعدة في علاج هذه الحالات؛ لكنه واجه قيودًا للحصول على أدويته؛ وعلاوة على ذلك، فقد ورد أن سرطانه كان في حالة تعاف في أواخر عام 2016، لكن سلطات السجون تقيد باستمرار تلقيه الفحص المنتظم الذي يتطلبه لضمان عدم عودة المرض. ويواجه أيضًا قيوداً على الزيارات العائلية، ونتيجة لذلك لم يتمكن من لقاء أسرته منذ فبراير/شباط 2017. وعلى الرغم من أن السلطات قد سمحت مؤخرًا لمشيمع بتلقي الأدوية بعد الضغط الدولي الأولي الذي مورس من أجل حالته، فإنها تواصل منعه من العرض على طبيب الغدد الصماء لعلاج مرض السكري، وتلقي الفحص الخاص بمرض السرطان. كما أفاد مشيمع وغيره من سجناء الرأي البارزين، ومنهم عبد الهادي الخواجة والدكتور عبد الجليل السنكيس، أنه منذ أكتوبر/تشرين الأول 2017، صادرت سلطات السجن جميع الكتب، بما في ذلك الكتب الدينية، والأوراق، والمواد الكتابية.

إن القيود غير القانونية التي تفرضها الحكومة البحرينية على الرعاية الصحية تنتهك المعايير الدولية الخاصة بعملية الاحتجاز، وقد استهدفت المعاملة السيئة سجناء الرأي بشكل خاص. فسلطات السجن تجبر سجناء الرأي، ومن بينهم مشيمع المسن، والدكتور السنكيس، على خلع ملابسهم وتفتيشهم، وتقييدهم بالأغلال لذهابهم إلى المرافق الطبية إذا كانوا يرغبون في حضور مواعيد طبية؛ وعليهم أن يواجهوا هذه المعاملة ايضاً عند حضور مواعيد طبية خارجية، وعند تنقلهم داخل السجن إلى المرافق الطبية الداخلية، ولكنهم يرفضون القيام بذلك. فلا يوجد أي مبرر أمني لهذه المعاملة؛ لأن مشيمع والسنكيس لم يمثلا أبداً أي خطر أمني أثناء الاحتجاز، ولا يشكلا خطر الفرار من السجن. ولذلك يعتبر السجناء، ومنظماتنا، هذه المعاملة بأنها تعسفية وعقابية على حد سواء، بنية إذلال سجناء الرأي وإهانتهم. كما أن هذه المعاملة تتعارض مع القواعد النموذجية الدنيا للأمم المتحدة لمعاملة السجناء، المعروفة أيضاً باسم "قواعد مانديلا".

وفي 7 أغسطس/ آب، أصدرت المؤسسة الوطنية البحرينية لحقوق الإنسان بياناً بشأن الحالة الصحية لحسن مشيمع، إلا أن هذا التصريح صدر دون أي تحقيق مباشر في حالته أو الرجوع إليه في السجن للمشاورة. إنَ تأكيدات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في بيانها مضللة وغير وافية، وأخفقت في تبديد بواعث القلق الأساسية التي كانت قد أثيرت مباشرة مع المؤسسة. كما يعلن البيان أن مشيمع قد رفض طواعية تلقي الخدمات الطبية المقدمة له، ورفض حضور ستة من مواعيده الطبية في الأشهر الستة الأخيرة. الأمر الذي أهمل البيان الإشارة إليه هو المعاملة المهينة التي تحملها مشيمع من أجل تلقي الرعاية الطبية.

ونظراً لعدم الإشارة إلى أي من بواعث القلق الأساسية التي أثيرت في الشكاوى المقدمة إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإستخدام العقابي للأصفاد، فإننا في المجتمع الدولي لحقوق الإنسان نرى بيان المؤسسة بمثابة محاولة واضحة للتعتيم على المعاملة المهينة للسجناء على أيدي سلطات السجون. ونعتقد أن هذا الأمر لا يمثل حسن النية للتصدي بفعالية لبواعث القلق التي أثارتها جماعات حقوق الإنسان الدولية؛ بل يبدو أنها محاولة أخرى للتغطية على انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب بحق مشيمع وغيره من سجناء الرأي.

فالهيئات الرقابية البحرينية - ومن بينها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وأمين المظالم بوزارة الداخلية، تساهم وبشكل واسع، في استمرار انتشار ظاهرة الإفلات من العقاب في البحرين، من خلال تقاعسها عن أداء مهامها بشكل مستقل. وبينما يواصل عدد من المنظمات، الموقعة أدناه، تقديم هذه الحالات إلى هذه الهيئات، فإننا لا نزال نشعر بالقلق الشديد إزاء حالات الانتقام والترهيب السابقة، فضلاً عن المعلومات الخاطئة أو المضللة التي تهدف الى إخفاء انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات. فمن خلال هذه الإجراءات، أظهرت هيئات حقوق الإنسان هذه غياباً واضحا للاستقلالية، وتقاعست عن تحقيق عملية المساءلة بفعالية، أو التصرف بشكل يحقق المصلحة الفضلى للضحايا.

وفي يوليو/تموز 2018، أعرب عدد من المنظمات عن بواعث القلق هذه، فقد وجدت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن البحرين أخفقت في الوفاء بالتزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مشيرة تحديداً إلى أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، "تفتقر إلى الاستقلال الكافي لأداء وظائفها"؛ كما أعربت عن بواعث قلقها من "غياب المعلومات بشأن الشكاوى التي تلقتها المؤسسة والتحقيقات التي أجرتها رداً على تلك الشكاوى". وعلاوة على ذلك، فقد أعرب كل من لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب في استعراضها لحقوق

الإنسان في البحرين لعام 2017، والبرلمان الأوروبي في قرار عاجل في وقت سابق من هذا الصيف، عن مدى الانزعاج من تحيز وعدم فعالية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

لقد تقاعست آليات حقوق الإنسان البحرينية إلى حد كبير في تبديد بواعث القلق المثارة نيابة عن حسن مشيمع، فلا تزال حياته تواجه خطراً. ولذلك، يدخل ابنه، علي مشيمع، في يومه العشرين من الإضراب عن الطعام خارج سفارة البحرين في لندن احتجاجاً على هذه المعاملة. وفي ساعات الصباح الأولى من يوم 12 أغسطس/آب، أُلقي سائل رغوي قذر على علي مشيمع من شرفة السفارة، فيما يبدو أنه محاولة لتخويفه وإجباره على مغادرة المكان. ومع ذلك، فإنه يواصل احتجاجه مطالباً السلطات البحرينية بتوفير الدواء والعلاج لحسن مشيمع فوراً ودون عوائق. فضلاً عن وضع حد للقيود المفروضة على الزيارات العائلية، وإعادة الكتب المصادرة، ومواد القراءة.

ونحن في المجتمع الدولي لحقوق الإنسان ندعو الحكومة البحرينية إلى إنشاء آليات حقوق إنسان مستقلة حقيقية، وذات مصداقية، وتتمتع بصلاحيات كاملة لأداء مهامها، والتصدي بشكل مناسب لانتهاكات ومخالفات حقوق الإنسان. كما ندعو السلطات البحرينية إلى رفع القيود غير القانونية على السجناء، وتوفير الرعاية الطبية الكافية لمشيمع وغيره من سجناء الرأي، وضمان إطلاق سراحه في نهاية المطاف:

أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين
منظمة العفو الدولية
المادة 19
معهد البحرين للحقوق والديمقراطية
المركز الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان
غلوبال ريتس ووتش
مركز الخليج لحقوق الإنسان
مؤشر الرقابة
نادى القلم الدولي
مؤسسة رافتو لحقوق الإنسان